

فضله ج العداك ثابتا له فلم يبق الوصية باكتساب نفسه
 امر **قوله** وبه قال مالك وعثمان البيهقي ساقط في خط المص
قوله ولنا قوله تعالى ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا فيما بد الرد
 من قال هو موقت الى وقت وجوده فبقية يكون رد ال
 اقتضاه النص فيكون مردودا وان رد الشهادة معطوف
 على اجلة المتقدمة وهو حد فكذلك هذا ايضا من تمام احد
 اذ العطف للشيء كونه مقاييسها بالامر ونهي لا يمنع من
 ذلك كقولك اجلس ولا تنظم فكان الكل جزءا جريئة قاله
 الربيعي **قوله** والواو وفيه الاستثناء لا للعطف لان ما قبلها
 امر ونهي فلم يحسن عطفها عليه بخلاف قول لقمان امراته
 طالق وعبد حر وعليه حجة الوان يدخل الد فان الاستثنا
 يعرف الجميع ما تقدم لوان اجمل كلها فيه استثنائية معطوفة
 فيتوقف كلها على اخرها اذا وجد الغير في الخبر تغير الكل
 كذا في السمي **قوله** فان قيل ان السواد ساقط من خط المص
 وفي نسخة زج كون الاستثنا مقصده امر فان قيل ارجعتم الاستثنا
 في اية المحاربين الى الكل حتى سقط عنهم احد فلم لم ترجعوا هنا
 قلت ارجعناه لدليل اقتضاه وهو قوله تعالى من قبل ان تقدر
 عليهم فانه لو عاد الى الزخية اعني قوله ولهم عذاب عظيم
 لم يبق لتوله من قبل ان تقدر واعليم فانه للعالم بان كسوة
 سقط العذاب ففانك قوله من قبل ان تقدر واعليم الا
 سقطوا احد وهذا الا انقول انما يعود الاستثناء الى الاخرة

فقولا

فقط اذا تجرد عن دليل عودته الى الكل فاما اذا اقرن به
 عاد اليها كما تقول هو ان عودتها الى الوكيل اذا تجرد عن
 دليل عودتها الى الاخرة فقط فلواقفة ن به عاد اليها فقط
 وج فالقياس على سائر احدهم غير صحيح لانها لم تقم ن بها
 يوجب ان الرد من تمام احد فكان قياسا في مقابلة النص
 كذا الفاه في كنفه ومن اراد الاطلاع على البحث متصلا فليرجع
 الى الفتح **قوله** الو ان يحده الكافر في قذف ثم اسلم تقبل شهادته
 بعد الاسلام سواء كانت على مسلم او كافر كما في الجرح فكما في
قوله لان هذه شهادة استنادها بعد احد بالاسلام فلم
 يلحقها ببلان التي ردت غير هذه التي ان المراد لا يقبل
 على المسلم وهذه تقبل فبدره الاولى لا ترد الثانية كذا في كتيبين
قوله بخلاف العبد اذا احد ثم اعترف بحاله في كنفه ثم لا
 فانه في تقييد اجواب في العبد يكون اعترف بعد احد في قوله
 اذا احد ثم اعترف لانه لو لم يحد حتى اعترف لم يحد لا يقبل ايضا ولكن
 وضعه كذلك لانه سبق لبيان الفرق بينه وبين الكافر وكذا
 لو قذف مسلما ثم اسلم ثم حده لم تقبل شهادته امر **قوله** ولو ضرب
 الذي في حد القذف سوطا فاسلم ثم ضرب الباق بعد الاسلام
 تقبل شهادته في ظاهره وايدى كما في الجرح لان رد الشهادة من
 احد الموجود بعد الاسلام ليس حده بل هو بعضه فانه يلزم
 عليه رد الشهادة كذا في كتيبين وفي الجرح ووضح هذه المسألة
 يدل على ان الاسلام لا يسقط حد القذف وهل يسقط شيئا

Copyrighted material